الحوار الفلسطيني...المحددات وشروط النجاح

الدكتور رائد نعيرات

رئيس المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات

أستاذ العلوم السياسية - جامعة النجاح الوطنية

إن قراءة متعمقة للحوار الوطني الفلسطيني الحالي تتطلب منا العودة في الذاكرة إلى تاريخ الحوارات الفلسطينية – الفلسطينية والتوقف على الكثير من محطاتها، فلكل حوار نتائج تترتب عليه، والتي من شانها أن تعطي مؤشرات واضحة لأي حوار مستقبلي.

فقد بدأت الحوارات الفلسطينية – الفلسطينية في منذ العام 1988 م اما في العام 1992فقد جرت سلسلة مكونة من 4 حوارات ما بين حركتي فتح وحماس في العاصمة السودانية الخرطوم، وتركزت بشكل أساس على دخول حماس منظمة التحرير الفلسطينية، وطالبت حماس وقتها ما نسبته 40% من عدد مقاعد المجلس الوطني للمنظمة كأحد الشروط لدخولها الأمر الذي استكثرته عليها قيادة فتح، وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية لفشل تلك الجولة.

وبعد اتفاق أوسلو الذي أوجد السلطة الفلسطينية زادت فجوة الاختلاف في الرؤى والقراءة السياسية للأحداث الدولية والإقليمية والداخلية، وأخذت العلاقة ما بين فصائل منظمة التحرير وعلى رأسها حركة فتح والقوى الإسلامية شكل التصادم في البرنامج السياسي، وهو ما ترتب عليه في العام 1996 حملة الاعتقالات التي نفذته السلطة الفلسطينية بحق العشرات من قيادات وأنصار حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وبقي الحال على ما هو عليه بين شد وجذب حتى انطلاقة انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000 التي غيرت الكثير من أشكال العلاقة وبدأ الهم الأساس هو إدارة المقاومة ضد المحتل.

وفي ديسمبر لعام 2002 بات يتشكل نوع من توحيد الرؤى والمواقف الفلسطينية بين القوى والفصائل، حيث انطلقت سلسلة من الحوارات الفلسطينية في القاهرة، إلا أنه على ما يبدو لم تنتج هذه الحوارات ما هو إيجابي؛ بدليل أنه لم يجر تنسيق واحد على الأرض بين الأطراف المختلفة، وتصاعدت الخلافات مرة أخرى في حوار ديسمبر 2003 ليس على خلفية الهدنة ووقف القتال مع الاحتلال، ولكن حول توحيد القرار الفلسطيني الداخلي.

التجاذب في الحوارات الأخيرة، ومتغيرات الوضع الإقليمي والدولي، وتفاصيل الواقع الفلسطيني نتيجة الحصار المتواصل، جعل القاهرة تأخذ على عاتقها زمام المبادرة لحوار فلسطيني لكن هذه المرة أكثر عمقا وجدية ووضوح، وهو ما ترجم في توقيع إعلان القاهرة في مارس 2005، والذي شارك فيه 13

فصيلا فلسطينيا، حيث اتفق وقتها على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، ووضـــع جــدولا لإصـــلاح منظمة التحرير الفلسطينية من أجل دخول حركتي حماس والجهاد فيها.

لم يكد يمض العام على حال التوافق والتوائم السياسي على الساحة الداخلية الفلسطينية بين الأشقاء حتى جاءت نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في 25 يناير 2006 عكس كل التوقعات لتحصد حمـــاس غالبية مقاعد المجلس التشريعي (77 مقعداً) ، وهو ما ترك أثره الواضح في عدم تقبل حركة فتح لهـــذه النتائج، والتي بموجبها شكلت حماس حكومة فلسطينية رسمت فيها رموز الحركة برنامجها السياسي.

وما لبثت القرارات الدولية تساند الموقف الفتحاوي ، ورافق ذلك العديد من الاتهامات المتبادلة، وعلـــى إثرها خرجت وثيقة الوفاق الوطني التي أصدرها قادة الحركة الأسيرة في ســـجون الاحـــتلال لإيجـــاد مخرج وطني من هذه الأزمة والعودة إلى البيت الواحد، وطالب وقتها الرئيس محمود عباس الفصـــائل في الحوار الفلسطيني الذي بدأ في الخامس والعشرين من مايو 2006 بتبني وثيقة الأسرى خلال عشرة أيام و إلا فإنه سيعرضها على استفتاء شعبي خلال أربعين يوما وهو ما رفضته حماس وقتها.

إلا أن عدم قدرة الثقافية الحزبية الفلسطينية على استيعاب العمل الديمقراطي المشترك جدد الصراع بين الأخوة مما أسفر عن سقوط عدد من القتلى بين الطرفين في القطاع وكذلك التعرض للكثير من الأشخاص والمؤسسات المقربة من حماس بالضفة، وفي 8-2-2007 تم توقيع "اتفاق مكة" برعاية العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز بعد يومين من المحادثات المكثفة، ونص على تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة إسماعيل هنيه ووضع نهاية للاقتتال الداخلي.

لم يدم الاتفاق طويلا، فسرعان ما تداعت الأمور مرة أخرى، وعادت حالات الفلتان تظهر على الســطح، وباتت الأطراف تشكك في قدرة الاتفاق على الصمود في ظل هذه الأوضاع، بل ازدادت حـــدة الاقتتـــال ضراوة بعد أقل من شهر من توقيع اتفاق مكة.

وبالرغم من موجات الاقتتال بين الطرفين، إلا أن أحدا لم يحسم الأمور، وكذلك برغم كل الاتفاقيات على الشراكة فيما بينهما، إلا أن شيئا لم يطبق على الأرض واستمر الطرفان في تبادل الاتهامات فيما بينهما عن خرق الاتفاقيات، وهو ما نتج عنه في نهاية الأمر الحديث عن وجود مخططات لإنهاء حركة حماس بالتنسيق مع أطراف دولية وخارجية، هذا الأمر - كما ترى حماس- دفعها لاستباق الأمور وتنفيذ الحسم العسكري الذي من خلاله سيطرت على القطاع بكل مفاصل حياته وكان ذلك في شهر يونيو 2007.

الدعوة والأسباب

في يونيو / حزيران 2008 توجه الرئيس عباس بخطاب تلفزيوني للشعب الفلسطيني دعا فيه إلى حوار فلسطيني شامل دون شروط مسبقة، وهو ما رحبت به حركة حماس كما رحبت باقي الفصائل الفلسطينية، وهو ما بعث نوعا من الأمل في نفوس المواطنين.

جاءت هذه الدعوة بعد دعوة وجهتها اليمن لتوقيع وثيقة صنعاء، وبالفعل بعد جهود متواصلة تم توقيع ما عرف بوثيقة صنعاء، إلا أنه سرعان ما أصبحت الكثير من التصريحات الفتحاوية تناقض نفسها في تفسير هذه الخطوة، وهو ما حكم على الوثيقة بالفشل قبل أن تخرج إلى الوجود.

المتفحص للأسباب وراء توجيه دعوة القاهرة إلى الحوار الفلسطيني مؤخراً، ووضع الكثير من الجهود لإنجاحه بعد أكثر من عام على الحسم العسكري، يرى أنه يمكن قراءة هذه الدعوة من عدة جواب تتمثل في:

- يقين الرئيس عباس ومن يدعو إلى المسار التفاوضي أن الوقت المتبقي من رئاسة جورج بوش، وكذلك رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت، لن تمنحاه مبتغاة في الحصول على دولة على حدود 67 وكذلك حل للقضايا الكبرى القدس واللاجئين.
- استمرار سيطرة حماس الكلية وبشكل متفرد على قطاع غزة يبقى القاهرة تعيش في هاجس عدم الاستقرار، سواء نتيجة الضغوط المستمرة من الولايات والمتحدة وإسرائيل والطلب منها الحد من قدرة حماس العسكرية والمالية عبر الأنفاق، أو حتى محاولة الحد من تأثير حماس على الشارع المصري الذي لا يحتمل مزيدا من الضغط نتيجة الواقع الذي يعيشه المواطن المصري.

- قدرة حماس على إدارة القطاع وضبط الأمن فيه منذ الحسم العسكري، وصمودها رغم الحصار الإسرائيلي الخانق، أوصل رسالة لجميع الأطراف مفادها أنه من الصعب محو الفكري الذي تحمله الحركة لامتدادها الجماهير والمؤسساتي في القطاع.
- تقدم حماس بخطوة تكتيكية في إدارة الصراع مع الاحتلال من خلال اتفاق التهدئة، وقدرتها أيضا على الالتزام فيها، مقابل فرض القبول على إسرائيل لأول مرة على اتفاق تهدئة متزامن، هذا جعل لها قدرة في إمكانية التحكم بالأوراق السياسية، وقدرتها امتصاص الضغط الغربي على الحركة وبالتحديد الضغط الإعلامي المستمر.
- نقطة أخرى، هو انتهاج حماس الفكر المنفتح في التعامل مع العقلية الغربية، وفتحها الأفق للتعامل مع الأطراف الدولية والترحاب بالمتطوعين الأجانب، جعل جدار العزلة الدولية يتصدع شيئا فشيئا.

هذه الأسباب وغيرها من تفاصيل في الواقع الفلسطيني عبر العام الماضي، دفع في القاهرة إما بشكل ذاتي أو بإيعاز من الأطراف الفلسطينية المتمثلة بالرئيس بالدفع باتجاه الحوار الفلسطيني في محاولة إلى جعل النموذج الحمساوي غير متفرد في إبراز نموذجه الحياتي، مقابل الضعف والفشل والفساد في النموذج الآخر.

القضايا العالقة

حاولت القاهرة قبل البدء بالحوار الجاد أن تقوم بجولة استكشافية للتأكد من استعداد التنظيمات الفلسطينية للخوض في حوار من الممكن أن يخرج بشيء. وبدأت اللقاءات الثنائية بوفد حركة جهاد وكذلك الجبهتين الشعبية والديمقراطية.

وعلى الرغم من عدم وضوح مواقف الفصائل الفلسطينية من المحاور الرئيسية للحوارات الثنائية مع مدير المخابرات المصري عمر سليمان إلا أن هناك بعض القضايا التي لا تزال تشكل هاجسا سواء للمتحاورين أو للمراقبين والمتابعين للحوار، وأبرزها هو آلية لحل الأزمة الراهنة، وتطبيق ما سيتم الإتفاق عليه بين الفرقاء.

كما ترى حماس أن الإشكالية عند المعسكر الآخر، وتحديدا معسكر تيار الرئاسة (الرئيس محمود عباس) وتيار في حركة فتح. أن هذا التيار يريد الانتظار إلى ما بعد الانتخابات الأميركية والإسرائيلية حتى يمكن بعدها تحديد الصورة السياسية التي على أساسها سيكون الحوار.

ومن القضايا التي قد تترك أثرها على الحوار هو الإعلان عن عدم حضور الرئيس محمود عباس حوارات القاهرة، وهو ما تفسره حماس بعدم جديته في السعي لإنجاح الجهد المصري المبذول لاستئناف الحوار الوطني.

الموقف الدولي والإقليمي

شكل فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية صدمه كبيرة للعالم الغربي، وبالتحديد للولايات المتحدة، خاصة بعد أن بقيت الحركة مصممه في برنامجها الحكومي عدم قبول الإملاءات الأمريكية عليها، وهو جعل واشنطن تتخذ خطوات عقابية بحق الحركة في سبيل تطويعها وفقا للنهج الذي ترغب الإدارة الأمريكية.

وكون العالم اليوم يعيش حالة القطب الواحد، فقد استطاعت واشنطن أن تقنع كافة الدول الأوروبية بنهجها تجاه حركة حماس. وعلى المستوى الإقليمي والعربي بقيت النظرة الأمريكية هي المسيطرة أيضا، فقد خضعت الدول العربية فلإملاءات الأمريكية، وإن كان هناك بعض التعاون على استحياء.

هذه الأمر أيضا كان واضحا وألقى بظله على الحوار الفلسطيني، فقد طالب عمرو موسى رئيس الجامعة العربية بشكل صريح من وزيرة الخارجية الأمريكية رايس أن يرفع الفيتو الأمريكي عن الحوار الفلسطيني لإنهاء حالة الانقسام.

كما أن الولايات المتحدة باتت تسعى بكل جهودها إلى تقديم الدعم المباشر إلى الرئاسة الفلسطينية وحكومة تصريف الأعمال برئاسة سلام فياض وفقا لشروط تحد من استفادة أبناء حماس أو مؤسساتها من هذا الدعم، وموازيا لذلك كان للخطط الأمنية في الضفة عملها الذي يرسمها لها بشكل أساس المنسق الأمني الأمريكي.

ويمكن القول أن المجتمع الدولي والإقليمي فيما يخص الحوار الفلسطيني ينقسم إلى:

- موقف واشنطن: وهو الذي يسعى بشكل أساس إلى عزل حركة حماس لتطويعها وقبولها بالشروط الأمريكية المتمثلة بالاعتراف باتفاقيات السلام، وكذلك الاعتراف بإسرائيل. وهذا الموقف واضح في عدم قبوله بإجراء حوار فلسطيني من شأنه إبقاء حماس ذات مصدر للقرار الفلسطيني.
- موقف الدول الأوروبية: وهو أيضا ينقسم إلى محورين، الأول يتمثل في بريطانيا وبعض الدول الأخرى التي توافق الرأي الأمريكي بشكل أساس، وتلتزم الصمت أمام القرار الأمريكي. والقسم الثاني هو الذي يميل إلى ضرورة التحاور مع حماس وهو ما يمثله روسيا وبعض الدول الأخرى، لكن وبشكل عام فإن الموقف الأوربي من الحوار الداخلي الفلسطيني يبقى أيضا يشوبه عدم الوضوح نتيجة القطبية الحادية في العالم.
- الدول العربية و الإسلامية: يكاد يكون إجماع كامل في أن الدول العربية والإسلامية تدفع باتجاه الاستقرار والوحدة الفلسطينية، إلا أن هذا الإجماع يبقى ضمن حديث النفس وذلك نتيجة خضوعها للإملاءات الأمريكية وعدم قدرتها على امتلاك زمام المبادرة في حل القضية الفلسطينية.

شروط نجاح الحوار

مما سبق يمكن القول أن نجاح أي حوار فلسطيني يجب أن ينطلق من عدة منطلقات من شأنها تسهيل نجاح الحوار، فالتجربة الفلسطينية مليئة بالحوارات التي تضم الكثير، ويمكن وضع هذه المنطلقات على الشكل التالي:

- على الفصائل الفلسطينية أن تنطلق في مشاركتها من منطلق وطني نابع من أهمية وحدة الصف الفلسطيني في مواجهة الاحتلال وإنهائه، لا من المنطلق الحزبي والمصالح الفئوية الضيقة.
- يقع على عاتق الدول العربية مسؤولية كاملة في احتضان القضية الفلسطينية ومنحها الاهتمام الكبير، وعدم تركها هامشا من القضايا المطروحة على الساحة السياسية. وهذا يتطلب منها موقفا جادا وموحدا أمام الرؤية الأمريكية التي تدفع باتجاه دعم الاحتلال على حساب القضية الفلسطينية.
- المتتبع للحوارات الفلسطينية السابقة يرى أن النتائج التي يسعى لتحقيقها هي فقط لتجاوز قضية ما لفترة من الزمن، وليس العمل على الحل الجذري لهذه القضية أو تلك. وهو ما يجعل الحلول آنية من ومن السهل أن تعود الأمور على ما هي عليه في الماضي.

- ثقافة التحاور الفلسطينية ما زالت ضيقة، حيث يلجأ إلى الحوار الداخلي فقط بعد أن تحدث القطيعة، وهذا ليس هو الأصل، بل يجب أن يكون هناك تحاور مستمر وتنسيق دائم بين الفصائل الفلسطينية فيما يخص الشأن الداخلي، حتى لا تحدث القطيعة، وحتى تكون وجهات النظر مفهومة بشكل كامل.
- الملاحظ عبر جولات الحوار الماضية أن الفصائل الفلسطينية تذهب إلى طاولة الحوار وتحمل معها مطالب غير قابلة للنقاش وهي بالأساس تمثل مصالح حزبية لا مصالح وطنية، مما يفقد الحوار مضمونه ويجعل إمكانية التوصل إلى اتفاق حقيقي من شبه المستحيل.
- آلية تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه أحد أبرز النقاط التي سرعان ما تعيد الأمور إلى ما قبل الاتفاق، لذلك من الضروري أن يتم وضع آلية تفصيلية وواقعية في تنفيذ كل ما يتم الاتفاق عليه.